المحمول والعرضي ماليس كذلك فالنوع على هذا
عرضي الثالث ان الذاتي ماليس بخارج عن
الماهية والعرضي هو الخارج عنها فالنوع على
هذا ذاتي واعترض بان الذاتي منسوب الى
الذات فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة الشيء
الى نفسه واجيب بانها تسمية اصطلاحية
لا لغوية ومن ثم لم يقل ذو وي على ما هو القاعدة
وبان الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على
ما صدقها ونسبة الحقيقة الى ما صدقها
صحيحة واعلم ان المصنف على ان اولا في
البيت منصوب على الاشتغال قال وهو الارجح
لكونه قبل فعل ذي طلب وبحث فيه بان اداة
الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا فيما استثني
وليس هذا منه فلا يتسرع عاملا وفا الجواب
كذلك فيجب رفعه بالابتدا والمسوغ التفصيل
او عود الضمير والجواب ان قوله فانسبه
موخر من تقديم والاصل واولا انسبه للذات

ان

ان اندرج فيها فالنا زايدة لا تمنع كونه من باب
الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة
فانسبه المذكور عليه ولو جعل فانسبه المذكور
جوابا ما صح ان يتعلق به للذات اذ لا يتقدم معمول
الجواب على الشرط ثم اخذ في ذكر الكليات الخمس
بقوله والكليات بتخفيف الياء للوزن خمسة دون
انتقاص ولا زيادة وجه الحصر ان الكلي اما ان
يكون تمام الماهية او جزءها او عرضا لها الاول
النوع والثاني ان كان مساويا لها
فالفصل كالناطق او اعم فالجنس كالحيوان
والثالث ان خصها فالخاصة والا فالعرض العام
وينبغي ان تعلم اولا ان السوال عن شيء اما
ان يكون عن حقيقته او تميزه عما التبس به
واللفظ الموضوع للاول ما وللثاني اي والمسوول
عنه بما منحصر في اربعة واحد كلي نحو ما الانسان
الانسان وواحد جزي نحو ما زيد ومتعدد
جزي متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو ومتعدد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)